الأمم المتحدة

S/2009/539

مجلس الأمن

Distr.: General
16 October 2009
Arabic
Original: English

التقرير الثامن والعشرون للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ خُفّضت وتيرة تقديم التقارير عن مدى امتثال العراق لالتزاماته فيما يتعلق بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، أو رفاتهم، إلى أوطانهم، من كل أربعة أشهر إلى كل ستة أشهر (انظر، S/2006/468 و S/2006/469). ومنذئذ أصبحت تقاريري المقدمة عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، تتناول مسألة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، على حد سواء. وقد قُدم تقريري السابع والعشرين (S/2008/761) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويتناول التقرير الحالي التطورات في الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢ – وعملا بطلب مجلس الأمن الوارد في الرسالة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/206)، قدمتُ في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تقريرا شاملا (S/2008/190) احتوى على مقترح بتحديد فترة لبناء الثقة والتعاون بين العراق والكويت تمتد حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠ بغية زيادة تشجيع الطرفين على تحقيق تقدم بارز وملموس وتعزيز أنماط التعاون العملي بينهما. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أيّد أعضاء مجلس الأمن مقترح فترة بناء الثقة والتعاون وشاركوني في التأكيد على ضرورة أن يترجم جميع الأطراف البيانات السياسية للنوايا الحسنة إلى إجراءات ملموسة للتعجيل بإحراز تقدم خلال الأشهر المقبلة بغية تسوية القضايا المعلقة، وهو ما من شأنه أن يزيد في توثيق العلاقات الودية القائمة بين العراق والكويت (البيان الصحفي SC/9637-IK/602).

191009 191009 09-55811 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانيا – معلومات أساسية

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال المسائل التي يتناولها هذا التقرير مدرجة على جدول أعمال كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٤ – وحث المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته العاشرة بعد المائة، المعقودة في جدة، المملكة العربية السعودية، في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى على مواصلة جهودها الجديرة بالثناء الرامية إلى تسوية مسائل إعادة المحفوظات الوطنية الكويتية؛ والمفقودين وأسرى الحرب الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين. وأعرب المجلس المشترك بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي في دورته التاسعة عشرة المعقودة في مسقط، عُمان، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ عن دعمه للجهود التي يبذلها المنسق الرفيع المستوى بهدف إعادة الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى أو رفاتهم إلى أوطانهم وكذلك الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات.

٥ – وجدد مجلس جامعة الدول العربية، في اجتماعه الذي عقده على المستوى الوزاري في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في القاهرة، إدانته للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال احتلال دولة الكويت، وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، والذين اكتُشفت رفات العديد منهم في مقابر جماعية. وأعرب المجلس عن بالغ تعاطفه مع أُسر الضحايا الذين عُثر على رفاتهم، كما أعرب عن القلق إزاء معاناة أُسر أولئك الذين لا يزال مصيرهم مجهولا. ونوّه المجلس بالموقف التعاوني لحكومة العراق والجهود التي تبذلها من أجل الكشف عن مصير جميع الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى المفقودين والأسرى.

٦ – وأدان اجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في بلاغه النهائي، ما ارتكبه النظام العراقي السابق من انتهاكات شنيعة لحقوق الإنسان وقتل للمواطنين العراقيين والكويتيين ومواطني البلدان الثالثة، بما ينافي القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ورحّب بجميع التدابير التي تتخذها حكومة العراق لمقاضاة المجرمين.

٧ – ويتضمن الجزء ثانيا – جيم من تقريري (S/2009/385) المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨) بيانا موجزا للحقائق المتصلة بولاية المنسق.

ثالثا – الأنشطة المُنجزة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بإعادة وعودة جميع المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم

٨ – في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ناقشت في نيويورك مسألة الرعايا الكويتيين المختفين والممتلكات الكويتية المختفية مع الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس وزراء الكويت، الذي أكد على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ الولاية المبينة بإيجاز في الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) ورحّب بالدور الذي يؤديه المنسق الرفيع المستوى، السفير غينادي تاراسوف.

٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المنسق جهوده على تشجيع تكثيف البحث عن رفات الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة وذلك في إطار عملية بناء الثقة والتعاون بين العراق والكويت التي يدعمها مجلس الأمن. وتحقيقا لهذا الغرض، واصل إجراء اتصالات منتظمة مع العراق والكويت وكذلك مع سائر أعضاء اللجنة الثلاثية التي تترأسها لجنة الصليب الأحمر الدولية.

١٠ – وفي الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه، زار المنسق الكويت لبحث السبل والوسائل الكفيلة بضمان النجاح لفترة بناء الثقة والتعاون. وكان في استقباله خالد الجار الله، النائب الأول لوزير الخارجية، واجتمع مع رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب. واجتمع أيضا مع الوفد العراقي إلى اللجنة الفرعية التقنية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية التي كانت حينئذ مجتمعة في الكويت. وأكد الممثلون الكويتيون والعراقيون على نيتهم في التعجيل بالخطوات العملية من أجل تحقيق تقدم.

١١ – وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وجّه الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يُبلغه فيها أن حكومة العراق قد وجّهت إلى السيد إبراهيم الشاهين، رئيس اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وفريقه العامل دعوة لزيارة العراق لمناقشة السبل الممكنة لتعزيز التعاون بشأن هذه المسألة (انظر، S/2009/370). وورد الرد على تلك الدعوة إلى طارق نجم عبد الله، مدير مكتب رئيس وزراء العراق، في رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2009/405).

١٢ – وقام المنسق، في إطار مواصلة اتصالاته مع الطرفين، بزيارة إلى الكويت في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. واستقبله رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، الذي أكد على أهمية توضيح مصير الرعايا الكويتيين المفقودين، والتي ما زالت تشكل مصدر ألم بالنسبة للعديد من الأسر في بلده. وأعرب عن

تقديره للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وعبّر عن تأييده لتمديد ولاية المنسق لسنة أخرى. وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة الكويت الشيخ محمد صباح السالم الصباح، على الطبيعة الإنسانية لهذه المسألة وأعرب عن أمله في أن تُحل قريبا. ورأى المسؤولون الكويتيون أنه يتعين المضي في تنفيذ ولاية المنسق إلى أن تحقق أهدافها وينبغي ألا تتأثر بالاعتبارات السياسية.

١٣ - واجتمع السفير تاراسوف، خلال فترة وجوده في الكويت، مع رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين الذين قدموا إليه إحاطة عن النتائج التي تمخضت عنها الدورة الثانية والستين للجنة الفرعية التقنية المعقودة في الكويت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وترأست لجنة الصليب الأحمر الدولية هذه الدورة وحضرها ممثلو العراق والكويت والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية. ورحّب أعضاء اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين بالتقرير الذي قدمه وفد العراق عن التدابير المحددة التي اتُخذت بالفعل والتي ما زال يتعين على الجانب العراقي اتخاذها بغية العثور على رفات المفقودين وإعادتها وأشاروا إلى تحسن الأجواء منذ الدورة السابقة للجنة الفرعية. وأُبلغ المنسق بأن وفد العراق كان قد قدم خطة عمله، التي أشار فيها إلى أنشطة الاستطلاع التي تقوم بها الفرق العراقية في مواقع المقابر في محافظات كربلاء والأنبار وبغداد (منطقة سلمان باك) والسماوة والناصرية، وتاريخ إتمام تلك الأنشطة المقرر بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويتوقع أن يتم تشكيل فريق كويتي عراقي مشترك لمباشرة استخراج الجثث إذا عُثر في هذه المواقع على رفات رعايا كويتيين ورعايا بلدان ثالثة.

١٤ - واجتمع المنسق في وقت لاحق مع رئيس وأعضاء الوفد العراقي المشارك في دورة اللجنة الفرعية الذين أطلعوه على خطة العمل السالفة الذكر (انظر، المرفق الأول). وأكدوا على عزم العراق على مواصلة بذل جهوده في البحث عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين. وعرض الوفد العراقي أيضا على المنسق نسخة من صحيفة صادرة في العراق في ١٦ آب/أغسطس تحتوي على صور لرعايا كويتيين ورعايا بلدان ثالثة مفقودين وتطلب من أي مواطن عراقي قد تكون لديه أي معلومات عن مصيرهم أو مواقع المقابر التي دُفنوا بها أن يبلغوها للسلطات المعنية.

١٥ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وجّه الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، بناء على تعليمات من حكومته، رسالة إلى المنسق صادرة عن رئيس إدارة الشؤون القانونية لوزارة الخارجية العراقية يستعرض فيها الخطوات التي اتخذها العراق منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لتسليط الضوء على مصير الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية. وشملت هذه الأنشطة، من جملة أمور، الزيارات التي قامت بها الأفرقة التقنية العراقية إلى المواقع التي كان من المرجح، بحسب البيانات الواردة من الكويت، أنها تحتوي على رفات

رعايا كويتيين، وتأشير تلك المواقع تمهيدا لاستخراج الجثث ومواصلة العمل مع الشهود (انظر، المرفق الثاني).

١٦ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر وجّه الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة إلى المنسق رسالة من رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين تضم تقييما للجهود الراهنة المبذولة فيما يتعلق بعملية البحث عن الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وآرائه بشأن الخطوات الأخرى التي يتعين أن يتخذها العراق لتحقيق تقدم ملموس على أرض الواقع. وتؤكد الرسالة أيضا على أهمية استمرار دور الأمم المتحدة (انظر، المرفق الثالث).

١٧ - وتظل اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها الآلية الأساسية للتعامل مع مسألة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين. وأُعرب عن امتناني للجنة الصليب الأحمر الدولية على ما تبذله من جهود متواصلة في هذا الصدد.

١٨ - وقد مكّن المشروع الذي وضعته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الرامي إلى بناء قدرات وزارة حقوق الإنسان العراقية في مجال تقنيات نبش المقابر الجماعية والتعرف على المفقودين والفقرة ١٠ من S/2009/393 والفقرة ١٧ من S/2009/284؛ والفقرة ١١ من S/2008/761 حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ من توفير التدريب لـ ٢٢ مسؤولا عراقيا من وزارة حقوق الإنسان والمعهد القانوني الطبي بشأن مواضيع مثل الطب الشرعي، وأنثروبولوجيا الطب الشرعي، وعلم الأمراض، والدراسات الاستطلاعية الرقمية وإدارة قواعد البيانات. ومن المتوقع أن تنفذ المرحلة الثانية من المشروع في المواقع الفعلية للمقابر الجماعية، وستشمل عمليات الحفر، وفحص الرفات بالاستعانة بعلم الإنسان، وتسجيل البيانات. ويعتقد أن رفات مفقودين كويتيين توجد في أحد هذه المواقع.

١٩ - وفي تطور آخر، أعلنت حكومة الولايات المتحدة في ٢ آب/أغسطس أنه قد عُثر في العراق على رفات الجندي الأمريكي المفقود، النقيب مايكل سكوت سبايكر، وتم التأكد من هويته. وأود أن أقدم خالص تعازيَ إلى أسرة وأصدقاء النقيب سبايكر.

رابعا - الأنشطة المنجزة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية

٢٠ - بالرغم من دعواتي المتعددة والمُلحة، لم يتم العثور على المحفوظات الوطنية الكويتية ولم ترد أي معلومات موثوق بها بشأن مصيرها. وقد أكد المنسق، في جميع الاتصالات التي أجراها، على ضرورة تكثيف البحث عن هذه المحفوظات.

٢١ - وتطرق المنسق، خلال وجوده في الكويت، إلى هذا الموضوع بتفصيل مع مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية، منصور العتيبي. وأكد هذا الأخير على القيمة التاريخية

للمحفوظات الوطنية الكويتية، التي شملت وثائق تابعة للديوان الأميري، ومكتب رئيس مجلس الوزراء ووزارة الخارجية. وجرى إبلاغ المنسق بأن الكويت ستُرحب بقيام العراق بإعداد خطة عمل محددة ليبرهن من خلالها على أن هناك جهودا متضافرة جارية للتحقيق في مصير المحفوظات.

٢٢ - وقد واصل العراق إعادة قطع من المحفوظات التي استولى عليها النظام العراقي السابق عند احتلاله للكويت. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، سلّم العراق إلى الكويت مسكوكات فضية، وشيكات سياحية، وطوابع بريدية كويتية وأوراق مصرفية قديمة كان بنك الكويت المركزي قد أصدرها (انظر، S/2009/350).

خامسا - ملاحظات

٢٣ - يسعدني أن الأشهر الستة الأولى من فترة بناء الثقة والتعاون قد أتت بمؤشرات على التحرك بشأن مسألة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين. وأنوّه بالجهود الملموسة التي يبذلها العراق للوفاء بالتزاماته بموجب الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) وأقدّر الموقف الإيجابي والداعم الذي تتخذه الكويت.

٢٤ - بيد أن التقدم المحرز لا يزال هشا. فالمهمة الرئيسية المتمثلة في العثور على الضحايا وتحديد هوياتهم، وفي الأخير إغلاق ملفاتهم ما زالت لم تُنجز بعد. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال زيادة التعاون بين البلدين في إطار اللجنة الثلاثية، بالدعم المتواصل المقدم من المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

٢٥ - وتكتسي مسألة تحقيق نتائج عملية على أرض الواقع أهمية أساسية. وأهيب بالعراق والكويت أن يضاعفا جهودهما في الأشهر المقبلة لتحقيق تقدم بارز وملموس في البحث عن المفقودين والممتلكات، بما فيها المحفوظات. ولن يساعد هذا في حل المسألة الإنسانية التي طال أمدها فحسب وإنما سيعزز أيضا الارتياح والثقة المتبادلين، ومن ثم الإسهام في حل سائر المشاكل المعلقة بين البلدين، وتعزيز علاقات حسن الجوار وتوطيد الاستقرار والتعاون على الصعيد الإقليمي.

٢٦ - وأوصي بأن يمدد مجلس الأمن تمويل ولاية المنسق حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠ من أجل تحقيق أهدافها ودعم عملية بناء الثقة والتعاون بين العراق والكويت.

المرفق الأول

خطة عمل مقدمة من العراق إلى الدورة الثانية والستين للجنة الفرعية التقنية المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في مدينة الكويت

[الأصل: بالعربية]

اسم المقبرة	التكاليف المقدرة	الفترة الزمنية التقديرية للإنجاز
مواقع دفن في محافظة كربلاء	٦ ملايين دينار	١٤ يوم عمل خلال الفترة من ١ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
مواقع دفن في محافظة الأنبار	٣ ملايين دينار	٦ أيام عمل خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
مواقع الدفن في محافظة بغداد، منطقة المدائن	٢,٥ مليون دينار	٤ أيام عمل خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
مواقع دفن في محافظة السماوة	٣ ملايين دينار	٦ أيام عمل خلال الفترة من ١ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
مواقع دفن في محافظة الناصرية	٥ ملايين دينار	١٠ أيام عمل خلال الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

[الأصل: بالإنكليزية]

ملاحظات:

عُيّن الفريق نفسه الموجود حاليا في موقع كربلاء الثالث للاضطلاع بمهمة الاستطلاع في جميع المواقع المدرجة أعلاه. وستعمل البعثة لفترة أسبوعين، بعد الفراغ من المهمة الجارية حاليا في موقع كربلاء الثالث، في المواقع الأخرى واحدا تلو الآخر.

[الأصل: بالعربية]

بعد انتهاء أعمال الكشف في الخطة الواردة أعلاه والتأكد من وجود رفات لمفقودين كويتيين في تلك المواقع، سيجري في حالة وجودها تشكيل لجنة مشتركة بين الجانب العراقي والجانب الكويتي للبدء بإجراءات رفع الرفات وكما وردت الإشارة إلى ذلك في المادة (١١-٩) من محضر الدورة الستين للجنة الفنية الفرعية المعقودة في الكويت في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى المنسق الرفيع المستوى من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق طيه الخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية خلال الستة أشهر الماضية بشأن مسألة إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، أو رفاتهم، إلى الوطن وإعادة جميع الممتلكات الكويتية (انظر الضميمة).

وأتشرف أيضا بأن ألتمس إدراج هذه المعلومات في تقرير الأمين العام عن إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، أو رفاتهم، إلى أوطانهم وإعادة جميع الممتلكات الكويتية.

(توقيع) حامد **البياتي**

ضميمة

رسالة موجهة إلى المنسق الرفيع المستوى من الإدارة القانونية بوزارة خارجية العراق بشأن الخطوات التي اتخذتها الأطراف العراقية المسؤولة بشأن المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية

[الأصل: بالعربية]

١ - جمع البيانات والأدلة على التواجد المفترض للمفقودين الكويتيين، إذ تمت مفاتحة كافة الأجهزة الأمنية المختلفة للحصول على أية معلومات حول الموضوع، إضافة إلى عرض الصور الخاصة بالمفقودين الكويتيين المفترضين في الصحف الرسمية.

٢ - العمل الموقعي بعد استلام الجانب العراقي للإحداثيات المفترضة لمقابر الضحايا الكويتيين بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، شكلت الجهات العراقية المختصة عدة فرق عمل توزعت على المحافظات الآتية للكشف عن مواقع الدفن وكما هو مبين أدناه:

(أ) قامت فرقة عمل بتاريخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بزيارة محافظة كربلاء واستطلاع موقع دفن كربلاء/٣ وتثبيت مواقع الدفن المفترضة وفقا للإحداثيات التي استلمها الجانب العراقي من الكويت بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وتأشير تلك المواقع على الأرض وفقا للإحداثيات المستلمة تمهيدا للقيام بعمليات النبش.

(ب) قامت فرقة عمل فنية بتاريخ ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بزيارة موقع (سلمان باك) وتثبيت إحداثيات على مواقع الدفن المفترضة وتأشيرها على الأرض وإرسالها إلى البعثة لإشعار الجانب الكويتي بها.

(ج) توجهت فرقة عمل بتاريخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى محافظة ذي قار وقامت بتثبيت مواقع مفترضة لمفقودين كويتيين على الأرض وفقا للإحداثيات التي زودنا بها الجانب الكويتي تمهيدا لقيام فريق فني بعمليات النبش.

(د) وقامت فرقة عمل بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بزيارة محافظة الأنبار لاستطلاع مواقع دفن مفترضة لمفقودين كويتيين وتأشير تلك المواقع على الأرض وفقا للإحداثيات المستلمة تمهيدا للقيام بعمليات النبش.

(هـ) قامت فرقة بزيارة محافظة المثنى بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ لاستطلاع موقعي دفن في منطقة قضاء السلمان وتثبيت تلك المواقع على الأرض وفقا للإحداثيات المستلمة تمهيدا للقيام بعمليات النبش.

(و) شاهد الجهراء: تم اصطحاب الشاهد العراقي إلى الكويت بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، حيث يمتلك الشاهد معلومات عن مواقع دفن مفترضة

لمفقودين كويتيين في منطقة الجهراء، وتمت الدلالة ميدانيا على الموقع داخل معسكر اللواء ٨٠ الكويتي.

٣ - بعد الانتهاء من عمليات الاستطلاع وتثبيت المواقع باشرت الفرق المختصة بعمليات النبش، حيث توجهت فرقة عمل مختصة إلى محافظة كربلاء بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ للقيام بعمليات النبش لـ (٢٧) موقعا مفترضا، وقد تم نبش (١٥) موقعا من المواقع المذكورة لغاية ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وما زال العمل مستمرا في تلك المواقع بهدف العثور على رفات لمفقودين كويتيين، وسيجري لاحقا إرسال فرق عمل إلى بقية المحافظات التي تشير المعلومات إلى أنها تحتوي على رفات لمفقودين كويتيين.

٤ - شاهد الرمادي: قام الجانب العراقي ومن خلال السفارة العراقية في دمشق بالاتصال بالشاهد المذكور والمقيم في دمشق وجرت مفاوضات معه أسفرت عن إحضاره إلى بغداد بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وتعهد بإحضار نماذج عظام من مقبرة تقع في محافظة الأنبار يعتقد إنها تعود لضحايا كويتيين على أمل تسليم تلك المقبرة للحكومة العراقية حال ثبوت عائدية تلك العظام، وما زال العمل قيد الإنجاز ومتابع من قبل الجهات العراقية المختصة.

٥ - أما بخصوص الممتلكات الكويتية فكانت الإجراءات المتخذة لحسم هذا الملف كالآتي:

(أ) تسليم العراق للجانب الكويتي ٢٢ (اثنان وعشرون) صندوقا خشبيا مع علبة بلاستيكية وحقيبة حديدية بإجمالي ٢٤ أربعة وعشرين قطعة كانت لدى البنك المركزي العراقي بعد أن استولى عليها النظام السابق بعد غزوه للكويت عام ١٩٩٠، تحتوي على مسكوكات فضية وصكوك مسافرين وطوابع بريدية كويتية ومبلغ نقدي قيمته (٢٣٠ ١٦٦ ١٢١ ٢) مليونان ومائة وواحد وعشرون ألف ومائة وستة وستون دينارا ومائتان وثلاثين فلسا كويتيا من الإصدار القديم للعملة الكويتية. وقد تم تسليم المواد المذكورة إلى الجانب الكويتي من قبل وفد عراقي زار الكويت لهذه المهمة بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيه ٢٠٠٩.

(ب) سلم العراق إلى الجانب الكويتي أرشيف إذاعي وتلفزيوني يعود إلى وزارة الإعلام الكويتية يتكون من (٥٣٩ ٤) أربعة آلاف وخمسمائة وتسعة وثلاثون شريط. وتم التسليم بتاريخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ في مقر وزارة الإعلام الكويتية من قبل وفد عراقي زار الكويت لهذا الغرض وبإشراف السفير غينادي تاراسوف المنسق رفيع المستوى.

(توقيع) أرشد **توفيق**
السفير
رئيس الدائرة القانونية

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى المنسق الرفيع المستوى من الممثل الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق طيه للتكرم بالاطلاع رسالة من دكتور إبراهيم ماجد آل شاهين، رئيس اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب بالنيابة، مشفوعة بترجمة غير رسمية للرسالة، ردا على ما تقدم به الجانب العراقي في آخر اجتماعات اللجنة الفرعية التقنية فيما يتعلق بالخطوات المتخذة لمتابعة قضية الأسرى الكويتيين.

وعلاوة على ذلك، أرجو إدراج هذا الرد في تقريركم القادم المزمع تقديمه إلى مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله **آل مراد**

ضميمة

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة من اللجنة الوطنية الكويتية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب إلى السفير غينادي تاراسوف المنسق الرفيع المستوى المعني بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، أو رفاتهم، إلى أوطانهم وإعادة جميع الممتلكات الكويتية

[الأصل: بالعربية]

١ - بالإشارة إلى اللقاء الذي عقد معكم بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في مقر اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين، والذي تم خلاله إطلاعكم على نتائج الاجتماع الثاني والستين للجنة الفنية الفرعية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية. نود في البداية أن نعرب لسعادتكم عن تقدير دولة الكويت لدوركم الداعم لجهودها في تحديد مصير أسرى الكويت ورعايا الدول الأخرى، مؤكدين لكم أن جهودكم كان لها أثرا فاعلا في أي تقدم تم إحرازه في أعمال اللجنتين الثلاثية والفنية، ونأمل أن يستمر دعمكم لقضية الكويت الإنسانية.

٢ - وفيما يتعلق بنتائج الاجتماع الثاني والستين للجنة الفنية الفرعية، فإننا وفي إطار الحرص على أن نضع أمامكم كافة الحقائق الداعمة لجهودكم، نود أن نطرح تقييما لمراحل العمل حتى الاجتماع الأخير للجنة الفنية، وذلك على النحو التالي:

(أ) لاحظنا في الاجتماع الأخير للجنة الفنية الفرعية (الثاني والستين) أن هناك حرصا من جميع الدول الأعضاء في اللجنة (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت) على العمل كفريق واحد، وهذا في حد ذاته يعد مؤشرا إيجابيا يصب في الاتجاه الإنساني لطبيعة عمل اللجنة الفنية الفرعية.

(ب) نؤكد أن ما طرحه الوفد العراقي بشأن الخطوات التي اتخذها جمهورية العراق في شأن متابعة قضية أسرى الكويت، يمثل مؤشرا إيجابيا في التعامل مع هذه القضية الإنسانية، إلا أن المعيار الحقيقي هو تحقيق نتائج تتمثل في العثور على رفات الأسرى الكويتيين في العراق، وتحقيق النتائج الملموسة يتطلب دعما حكوميا على أعلى مستوى لهذا التوجه، وذلك من خلال تشكيل فريق يضم كافة الجهات المعنية، ويكون مسؤولا عن إنهاء قضية أسرى الكويت.

(ج) نؤكد أن الخرائط والإحداثيات التي قدمتها دولة الكويت والتي يعتقد بأنها تشير إلى مواقع في العراق تحتوي على رفات لأسرى الكويت، هي نتاج جهود من جانب الكويت، وهي خرائط وإحداثيات إرشادية مبنية على معلومات وردت إلى الكويت من عدة جهات، وتهدف منها مساعدة الجانب العراقي في عمليات البحث في مواقع الحفر ولا ريب أن العمل لا يجب أن يتوقف عند مجرد البحث أو الحفر، إذ أننا نأمل أن تبذل السلطات العراقية جهودا تحمل طابعا من التحري والمتابعة للوصول إلى مواقع دفن هؤلاء الأسرى.

(د) فيما يتعلق بنشر صور الأسرى فإننا نعتقد أن النشر لا يجب أن يقتصر على مرة واحدة بل يجب أن يكون بشكل دوري، ونأمل أن تقوم وزارة حقوق الإنسان بمتابعة حثيثة لهذا الموضوع من خلال إعادة نشر الصور في أكثر من وسيلة من وسائل الإعلام (صحافة – تلفزيون – إذاعة)، واستمرار تذكير المواطنين العراقيين به سواء في الداخل أو الخارج، لأن ذلك قد يساعد في الاستدلال على المعلومات التي تخص أسرى الكويت ممن عاصر اعتقالهم في العراق، ونقترح أن تشتمل هذه الإعلانات على التذكير بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي إحدى المرجعيات التي يمكن تقديم المعلومات لها سواء داخل العراق أو خارجه.

(هـ) نؤكد أن العثور على الرفات يمثل التزاما على عاتق الجانب العراقي، مع الوضع في الاعتبار أن ما قدمته دولة الكويت من معلومات وبيانات وإحداثيات وخرائط تبقى عوامل إرشادية لمساعدة الجانب العراقي في الوصول إلى تحديد مصير أسرى الكويت ورعايا الدول الثالثة، ونؤكد أن البحث عن المعلومات التي تخص أسرى الكويت يتطلب متابعة وتحركا خاصة تجاه الشهود الذين لديهم معلومات عن هؤلاء الأسرى، وقد تم في السابق جلب عدد كبير من الرفات من العراق بفضل تتبع الشهود والمعلومات التي قدمتها دولة الكويت، ونأمل أن يتبع الجانب العراقي ذات الأسلوب للوصول إلى أماكن دفن الأسرى. ونعتقد أن التحرك العراقي تجاه شاهد الرمادي بناء على طلب دولة الكويت يؤكد صحة هذا الأسلوب في الحصول على المعلومات وتحقيق نتائج إيجابية.

(و) لئن كنا نعتقد أنه يجب تشجيع خطوات الجانب العراقي أملا في تحقيق نتائج إيجابية بشأن تحديد مصير أسرى الكويت، فإننا نؤكد مع ذلك المسؤولية القانونية والإنسانية، ونؤكد أيضا على أن هذه الخطوات يجب أن تحقق نتائج إيجابية ملموسة تدل على التعاون الفعلي في حل قضية أسرى الكويت.

٣ - وإذ نؤكد على الالتزام القانوني والإنساني للعراق تجاه المجتمع الدولي لحل هذه القضية فإننا نؤكد أيضا على ما يلي:

(أ) ضرورة متابعة تحرك الجانب العراقي وتقييمه من قبل الأمم المتحدة بمعايير النتائج التي يحققها دون الاكتفاء بالإعلان عن التحركات، وذلك تلافيا لأي تشجيع قد يؤدي إلى فتور هذه التحركات.

(ب) تقديرنا الكامل لدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قضية الكويت الإنسانية، إلا أننا نشدد على ضرورة استمرار دور الأمم المتحدة في متابعة جدية التحركات والنتائج.

(ج) أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) يقتضي إعادة جميع رفات أسرى الكويت ورعايا الدول الأخرى إلى الكويت.

٤ - وإذ نكرر لكم تقديرنا لدوركم الفاعل والداعم لقضية أسرى الكويت، فإننا نأمل لكم التوفيق في مهامكم الإنسانية.

(توقيع) إبراهيم ماجد **الشاهين**
رئيس اللجنة بالنيابة